

Distr.: General  
19 November 2013  
Arabic  
Original: Spanish

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الخبراء المعنيون بتعزيز التعاون الدولي  
بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد  
الاجتماع الثاني  
مدينة بنما، ٢٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣  
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*  
التدابير المقبلة لتعزيز التعاون الدولي  
بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## تقرير مرحلي عن تنفيذ ولايات فريق الخبراء المعني بالتعاون الدولي

وثيقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

تصويب

الصفحة ١٠

يضاف النص التالي بعد الفقرة ٣٢:

السلفادور

٣٢ مكررا- قدمت السلفادور المعلومات التي جمعها كل من المحكمة العليا ومكتب المدعي العام. والمحكمة العليا هي المؤسسة المسؤولة عن معالجة طلبات المساعدة المتبادلة عملا بالفقرة ٣ من المادة ١٨٢ من الدستور التي حولتها سلطة "توجيه طلبات الإنابة القضائية أو التفويض القضائي من أجل جمع الأدلة في الخارج وضمان الامتثال للطلبات من هذا القبيل المقدمة من البلدان الأخرى دون المساس بأحكام المعاهدات والموافقة على تسليم المطلوبين." وأفادت

\* CAC/COSP/EG.1/2013/1.



المحكمة العليا بأنها، في دائرة اختصاصها ووفقا للتقرير الداخلي لوحة التقييم التقني الدولي، لم تجد ما يدل على معالجة طلبات إنابة قضائية في عام ٢٠١١ أو عام ٢٠١٢ لتوفير المساعدة القانونية المتبادلة على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن جرائم ارتكبها أشخاص اعتباريون.

٣٢ مكررا ثانيا- أمّا مكتب المدّعي العام، فهو مؤسسة أخرى تمارس دورا نشطا في مجال المساعدة الدولية من واقع الصلاحيات التي حددتها له في هذا الشأن المادة ١٩٣ من الدستور، ولا سيما صلاحية تنسيق التحقيقات الجنائية في إطار من الشراكة مع الشرطة المدنية الوطنية وصلاحية إقامة الدعاوى الجنائية، وكذلك من واقع تسميته كسلطة مركزية في إطار بعض المعاهدات الدولية. وقد أفاد مكتب المدّعي العام بأنّ التعاون الفعال ما زال قائما حتى الآن مع مختلف الهيئات القانونية في السلفادور وأنّ الطلبات المقدمة للدول الأخرى للحصول على المساعدة لم تواجه أيّ عقبات. وذكر علاوة على ذلك أنه لم تقدم أيّ تعليقات على مدى الوفاء بالمتطلبات التي حددتها الصكوك الإطارية النافذة. أمّا فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها الطلبات من هذا النوع، فقد حذر مكتب المدّعي العام من أنّ الرد على تلك الطلبات يأتي بعد وقت طويل. ومن ثم، رأى أنّ التسليم الجزئي للمستندات المطلوبة قد ييسر تسريع معالجة القضايا.